



يعمن جديد

11 ألف وظيفة للعام ٢٠٠٩

■ بلغ عدد الدرجات الوظيفية المعتمدة للعام الجاري ٢٠٠٩ (١١) ألفاً و (٧٦٨) درجة وظيفية. وتوزع تلك الدرجات بواقع سبعة آلاف و (٧٢٥٧) درجة لوحدات السلطة المحلية و (٢٧٥٠) درجة لوحدات القطاع الاقتصادي و (٧٦١) درجة للسلطة المركزية. وتستمر عملية استقبال طلبات التوظيف حتى شهر

مايو القادم يليها البدء بعملية التوظيف. وتلتزم الوزارة بالشروط والمعايير المحددة لتتفق عملية التوظيف وفي مقدمتها الإعلان عن الوظائف في الصحف الرسمية وعملية المفاضلة ونشر أسماء المقبولين، وغيرها من الشروط والإجراءات التي تحقق العدالة للجميع.

الحوار.. مبدأ والتزام ثابت للمؤتمر الشعبي العام

منذ قيام الجمهورية اليمنية والوطن الموحد في مايو ١٩٩٠م تواصل سعي المؤتمر الشعبي العام للحديث لتعزيز الديمقراطية، وتوسيع المشاركة الشعبية في القرار السياسي على مدى الاستحقاقات الانتخابية التي خاضها وخرج منها منتصراً بثقة الشعب وبالأغلبية.. وفي سياق مجمل النشاط السياسي والانتخابي اتخذ المؤتمر الشعبي من الحوار المفتوح مع مختلف الأحزاب والتنظيمات السياسية مبدأ راسخاً في تعزيز علاقاته بالآخرين على قاعدة القواسم المشتركة.

عبدالفاتح الأزهرى

أحزاب «المشارك» لا تسعى لتعطيل الانتخابات فحسب بل لا تتناكف على شرعية اختيار ممثلي الشعب



محاولات تعطيل الانتخابات لن تجرب شرعيتها ولن تزيد شعبية المعارضة

المعارضة.. وإن قوبلت توجهاته تلك من أحزاب «المشارك» بالمرأوفة والممانعة والرفض إلا أنه وجد تجاوب وقبول الكثير من الأحزاب الأخرى خاصة أحزاب المجلس الوطني للمعارضة، على أساس قاعدة واحدة وراسخة هي العمل من أجل النهوض بمهام الحاضر وبناء المستقبل المزدهر لليمن

وعلى رغم عدم جدية أو تجاوب بعض أحزاب المعارضة خاصة في «اللقاء المشترك»، إلا أن المؤتمر الشعبي العام لم يتوقف عن مواصلة نهجه السياسي في الحوار وتعزيز علاقاته مع الأحزاب والتنظيمات السياسية، وعمل على توثيقها في إطار النوايا الوطنية، فتكثرت جهوده بالنجاح مع بعض الأحزاب التي عملت مع المؤتمر على قاعدة الشوايات الوطنية، والقواسم المشتركة، فيما استمرت أحزاب أخرى في خصومتها وعدائها للمؤتمر دون

مبرر.. إن المؤتمر الشعبي العام وفي مختلف الظروف لم يتعامل مع الأحزاب الأخرى من موقع المتحضر، بل ظلت أبوابه مشرعة للحوار وبه مدعوة لكل القوى والأحزاب والتنظيمات السياسية، للتعاون من أجل مصلحة الوطن، وكان متمسحاً إلى أبعد الحدود، حتى مع تلك الأحزاب التي خلفت الوعد وتكثرت العهدة.. ذلك أن المؤتمر ينطلق من مسؤوليته الوطنية والتاريخية كرائد للديمقراطية ومن موقع وضعه القيادي المتميز الذي يضع مصلحة اليمن فوق كل المصالح والاعتبارات الأخرى.

ولهذا فقد شهدت كل الفترات التي سبقت الاستحقاقات الانتخابية (نيابية/ رئاسية/ محلية) حواراً متواصلاً بين المؤتمر الشعبي العام.. حوارات بينه والأحزاب والتنظيمات السياسية المختلفة، أولى خلالها المؤتمر الشعبي اهتماماً أكبر بمسألة تطوير النظام الانتخابي تجسيدا للتعددية الدستورية التي حظيت بموافقة الشعب.. وتبنى المؤتمر الشعبي العام -مكرماً- رؤية مقدمة في الدعوة إلى قانون انتخابات يتواءم مع التطورات الديمقراطية ويضمن بصورة أكبر استقلالية وحيادية اللجنة العليا للانتخابات وكافة اللجان الانتخابية الإشرافية والأصلية والفرعية بعيداً عن التأثيرات الحزبية، وبما يسهل إجراءات الاقتراع وضمان نزاهة الانتخابات.. تطبيقاً للدستور والقانون..

ويؤكد المؤتمر الشعبي العام على الدوام حرصه الأكيد على توفير أكبر قدر ممكن من الوفاق السياسي الوطني لمختلف الأحزاب والتنظيمات السياسية خاصة في

استراتيجيات

مراجعة استراتيجية التعليم الأساسي

■ ناقش لقاء موسع لقيادات وزارة التربية والتعليم وممثلي الدول والمنظمات المانحة في اليمن التحضيرات النهائية للمراجعة السنوية للاستراتيجية الوطنية للتعليم الأساسي التي ستعقد في شهر مايو المقبل.

وتناول اللقاء أهمية تقييم الأنشطة والبرامج التعليمية التي نفذتها وزارة التربية والتعليم بدعم من الدول والمنظمات المانحة على مدار العام الواحد بإبراز نقاط القوة والضعف في البرامج المنفذة في إطار استراتيجية التعليم الأساسي والاستفادة منها في التغلب على السلبيات أثناء تنفيذ البرامج التعليمية والتربوية خلال الفترة المقبلة.

وأكد المجتمعون على ضرورة التقيد بشروط الاتحاق بالمدارس والاهتمام

بالتعليم قبل الأساسي والحد من تسرب الأطفال من المدارس وخاصة الطالبات، كما طالب المجتمعون من المعنيين بالتحضيرات للمراجعة السنوية بالعمل بالمعايير التي تم مناقشتها.

مهام البناء الوطني

- بولي المؤتمر الشعبي العام مهام الدولة في البناء الوطني (أهمية خاصة في أبعاده وتوجهاته السياسية وبرامجه الانتخابية المختلفة زبانية) رئاسية، محلية) والتي يرتكز فيها على أسس ومبادئ أهمها:
 - الإخترام بالأسس، والامتثال لإرادة الشعب، والتسامح بنتائج الاقتراع في مختلف العمليات الانتخابية.
 - استكمال بناء مؤسسات الدولة في المدينة وتنمية المجتمع المدني.
 - تحقيق السلام الاجتماعي وإعلاء شأن القانون.
 - تأكيد مبدأ الدولة وإعلاء شأن المواطنين، وتحسين مستوى معيشة المواطنين، والربط بين فرص العمل والتنمية.
 - تعزيز النزاهة والشفافية في العمل.
 - العمل على استكمال ميثاق العدالة وترسيخ مبدأ المساواة وتحاقق الفرض.
 - تحقيق الاستقرار وأمنها وأمنها العامة والقضاء على الفساد وتجفيف منابعه.

برئاسة المجلس الأعلى للمؤتمر الشعبي العام

وتطوير وترسيخ التجربة الديمقراطية، لكن - كالعادة- فإن أحزاب «اللقاء المشترك» تتعمد أن تجعل من الحالات والفرص المتاحة للحوار فرصة لفرض شروطها ورؤاها التجريبية، أو تمرد إلى التهرب والممانعة والمماطلة، كما حدث مؤخراً عندما تنصت عن اتفاقاتها وعهودها مع المؤتمر الشعبي العام بشأن الانتخابات النيابية القادمة.. حيث إن هناك ماطلة مقصودة للتهرب من الاستحقاق الانتخابي الدستوري المقبل عبر تمنعهم وطرح شروطهم التجريبية.

ويبدو المؤتمر الشعبي العام على كافة مستوياته وتكويناته القاعدية والقيادية أسفه الشديد من مواقف «المشارك»، بعد كل الاتفاقات التي تمت.. ومنها الاتفاق على كل شيء فيما يتعلق باللجنة العليا للانتخابات وتقديم مشروع الصياغات إلى مجلس النواب والتوقيع على النص لكل مادة من المواد.. ولم يبق سوى أن يقدموا أسماء مرشحيهم لعضوية اللجنة العليا للانتخابات إلى رئاسة المجلس.. لكن للأسف - وكالعادة- امتنعوا في اللحظة

واليوم وبعد أن وصلت أحزاب «اللقاء المشترك» إلى سبغها بتعطيل الحوار على طريق تعطيل الانتخابات كما تتمنى، فإن المؤتمر الشعبي العام الذي مد حبل الصبر طويلاً من أجل حوار جاد وموضوعي بدون شروط مسبقة، من أجل تحقيق الأهداف الوطنية العليا، فإنه يرى أن أحزاب «اللقاء المشترك» وإن تخلت عن الحوار الموضوعي الجاد، فهي لم

تتخذ قراراً نهائياً بالمشاركة أو مقاطعة الانتخابات، لكن المؤتمر الشعبي العام -عسى ولا يزال على تشجيعه للمشاركة في الانتخابات النيابية القادمة، ويؤكد في الوقت نفسه أن مشاركة أحزاب «اللقاء المشترك» لاتعني إعطاء الشرعية لبذات السبغيات، لأن الشرعية هي أن يختار الشعب ممثليه في السلطة التشريعية.

القانون الدولي لحقوق الإنسان والتزامات اليمن

■ أصدر «ملتقى المرأة للدراسات والتدريب» (WFRT) السلسلة رقم (١٦) من سلسلة دراسات حقوق الإنسان، تحت عنوان: «القانون الدولي لحقوق الإنسان والتزامات اليمن».. يساهم في توفير الوثائق التي يتضمنها هذا الكتاب في الارتقاء بمستوى الحوار الراهن عن وضعية حقوق الإنسان في اليمن.

ويقول الدكتور علاء قاعد معد الكتاب الذي يقع في (٣٩٠) صفحة: إنه لا يجب أن ندفعنا للعوقق والمخاطر التي تواجه الجهود الهادفة إلى الارتقاء

بوضعية حقوق الإنسان على الصعيد المحلي الذي غرض الطرف أو اتخاذ موقف المتفرج أو التردد المتكفي أو تجاهل حالة حقوق الإنسان في مجتمعاتنا.. ويجب ألا يغيب عن الذهن أن القيمة الحقيقية لعمل الآليات الدولية أو غيرها من الآليات والجهود والفعاليات المتعلقة بحقوق الإنسان عموماً، تتمثل في مدى تأثيرها على حالة حقوق الإنسان.

وأوضح الدكتور قاعد أنه سواء

دراسة ميدانية شملت سبع وزارات وخمس جهات حكومية كبيرة

43% نسبة ممارسة الفساد في الوظيفة العامة

■ أظهرت دراسة ميدانية شملت سبع وزارات وخمس جهات حكومية كبيرة أن نسبة ممارسة الفساد الإداري في الوظيفة العامة في تلك الجهات بلغت (٤٢.٥%) من الموظفين يلتزمون بممارسة أخلاقيات المهنة والوظيفة العامة في الجهاز الإداري.

ولاحظت الدراسة بناء على المؤشرات التي تم التوصل إليها وجود علاقة عكسية بين أخلاقيات الوظيفة العامة والفساد الإداري، وأن النزاهة والعدالة أقل أخلاقيات الممارسة في الوظيفة العامة، في حين أن الوساطة والمحسوبية أكثر محاور الفساد الإداري ممارسة.

وحلت الدراسة التي أعدها المعهد الوطني للمعلومات الإدارية والموسومة تحت عنوان «أثر أخلاقيات الوظيفة العامة في الحد من الفساد الإداري»، حلت مستوى الفساد الإداري بناء على ثمانية محاور، حيث حل محور ممارسة الوساطة والابتزاز الأولى بنسبة (٥٦.٣%)، يليه المحسوبية (٥١%) والابتزاز (٤٤.٨%)، والعمولة (٤١.٣%)، وممارسة الرشوة (٣٦.٥%) وفي المرتبة الأخيرة التزوير بنسبة (٢٩%).

الوساطة والرشوة والتزوير ركائز الفساد الإداري

في حين تم قياس مستوى ممارسة الموظفين لأخلاقيات الوظيفة العامة بناء على تسعة محاور حلت الأمانة في المرتبة الأولى بنسبة (٧٠.٥%) ثم المسؤولية (٦٧.٣%)، الالتزام بالعمل (٦٦.٨%) وخدمة الآخرين (٦٢%) والولاء المؤسسي (٦١.٨%) والصدق (٥٧.٥%) والحفاظ على الممتلكات العامة (٥٧.٤%) والعدالة (٥٠%) ثم النزاهة (٤٢.٨%).

وهدف الدراسة على معرفة واقع أخلاقيات الوظيفة العامة ومدى تطبيقها من قبل الموظف العام أثناء تاديبه لعمله وأثر الالتزام بذلك الأخلاقيات في الحد من الفساد الإداري والكشف عن مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الموظفين في مدى الالتزام بها بناء على العمر، الجنس، حجم الأسرة، المستوى الإداري، مدى الخدمة وجهة العمل.

وأظهرت الدراسة أن التزوير أكثر فساداً وأقل التزاماً بأخلاقيات الوظيفة العامة من الإناء، على مستوى جميع محاور الفساد الإداري التي شملتها الدراسة. واستنتجت الدراسة وجود علاقة عكسية ضعيفة بين مستوى ممارسة أخلاقيات الوظيفة العامة وكل من العمل والراتب الشهري والمؤهل الدراسي وسنوات الخبرة.

ورغم الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لمكافحة الفساد والحد منه، إلا أن هذه الإجراءات لم تتمكن من الحد منه، وأرجعت الدراسة ذلك إلى ضعف فعاليتها وافتقارها للإجراءات والآليات المناسبة والشروط اللازمة لدعمها. وفيما أكدت الدراسة على أن انتشار الفساد الإداري يقود إلى إحداث أضرار إدارية واقتصادية وسياسية

352 مشروعاً في محافظة مارب

إنجاز 246 مشروعاً خدمياً بحجة في 2008



وتتموياً بتكلفة (٩) مليارات و (٨٨٥) مليوناً و (١٧٢) ألف ريال. واحتل قطاع التربية والتعليم المرتبة الأولى بواقع (١١٩) مشروعاً وتكلفة مليارين و (١٥٠) مليوناً و (٩٢١) ألف ريال.. يليه قطاع الصحة (٥٨) مشروعاً، ثم قطاع الزراعة (٣٥) مشروعاً.. ثم مجال الاتصالات وتقنية المعلومات (٢٨) مشروعاً.. بينما حظي قطاع الشباب والرياضة بـ (٧) مشاريع بلغت تكلفتها (٦٢٣) مليوناً و (٤١٨) ألف ريال، ومشروعين في الإدارة المحلية وواحد في مجال النفط والمعادن، ومشروع في الشؤون الاجتماعية والعمل، ثم الداخلية والأمن بـ (٦) مشاريع بمبلغ (٧٥) مليوناً و (٦٦٢) ألف ريال.

المؤتمر الشعبي والقائمة النسبية

■ ينظر المؤتمر الشعبي العام للقائمة النسبية بأنها شكل من أشكال الممارسة الديمقراطية.. وهو لا يرفضها من حيث المبدأ، كونها نظاماً انتخابياً مثله مثل الحاضر - أن مستوى الناخب اليمني ليس في الوعي الانتخابي الكافي لتطبيق نظام القائمة النسبية، وأنه ليس هناك تطبيق نظام القائمة النسبية في الانتخابات النيابية القادمة.

لكن المؤتمر الشعبي العام قد أعلنها صراحة أنه على استعداد كامل لعنقها وتطبيق نظام «القائمة النسبية» مستقبلاً، أو أخذ جزء منها، من خلال المزاوجة بين الديمقراطية والفردية، إذا كان ذلك يخدم من شكل ونوع ونظام القائمة النسبية.

■ أنجزت السلطة المحلية بمحافظة حجة خلال العام ٢٠٠٨ م (٢٤٦) مشروعاً خدمياً وتموياً بتكلفة بلغت مليار و (٧٨٤) مليوناً و (٧٥٠) ألف ريال من إجمالي المشاريع التي تضمنتها البرنامج الاستثماري البالغ (٦٣٩) مشروعاً بتكلفة (٧) مليارات و (٢٤٢) مليوناً و (٢٢٧) ألف ريال، وحسب تقرير الوحدة الهندسية بالمحافظة، فإن نسبة الإنجاز في المشاريع قيد التنفيذ والبالغ عددها (١٩٨) مشروعاً بتكلفة مليارين و (٥٠٠) مليون ريال وصلت إلى (٧٠%).

ويبلغ إجمالي المشاريع المنفذة بمحافظة مارب خلال الخمس السنوات الماضية (٣٥٢) مشروعاً خدمياً

توجه

القوانين والأنظمة الأئحة والإدارية وتوضيح الغموض الذي يعيق تطبيقها وتفعيلها من خلال أساليب لتطبيق قواعدها وإجراءاتها وما تضمنته من جزاءات. وتوزعت مفار العينة التي شملتها الدراسة على ست محافظات هي: أمانة العاصمة، عدن، تعز، حضرموت، إب، والحديدة، وبلغت نسبة التزوير (٨٠%) ممن المحققين مثل منهم بدرجة موظف في الإقسام والإدارات في الجهات الحكومية المشمولة بالدراسة النسبية الأكبر بمقدار (٥٩.١%) يليهم رؤساء الأقسام (٢٦%) وبقية النسب لهم من بدرجة مدير إدارة ومدير عام.